ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 10, Issue 2, March 2023, p.141-163

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
04/03/2022
Received in revised form
12/03/2022
Available online
15/03/2023

POPULATION GROWTH AND RURAL MIGRATION TOWARDS URBAN CENTERS IN THE ARAB WORLD

Assim Adil Abbas [1]

Abstract

The research aims to know the population growth in the Arab world and the extent of the impact of rural migration on this growth and urban centers And to clarify the most important factors influencing rural migration and the effects resulting from this migration at the level of the city, the countryside and the immigrant The importance of the research stems from the problems that have emerged and exacerbated in the Arab world related to population growth and the impact of rural population migration towards urban centers The analytical approach was adopted for the totality of the research data, as well as the descriptive approach in describing the most important influencing factors and the most important effects resulting from migration It was found that the average annual growth rate of the population of the Arab world between 2019 and 2020 was about 1.14%. In the Arab Gulf countries, where it decreased by -6.50% in the Emirates, followed by Oman, Kuwait, Qatar, Saudi Arabia and Bahrain by -0.81%, as these rates are related to international incoming migration There are also economic, social, geographical and demographic factors affecting migration from the countryside to the city. Rural migration towards urban centers in the Arab world has effects on the city and the countryside and on the immigrant and his family. Mostly the effects are negative rather than positive. The treatment is represented in rural development, as it is one of the best solutions to reduce migration is the only way to achieve sustainable development.

Keywords: Population growth, migration, Internal Migration.

[1] Assist. Lect. Directorate General of Qadisiyah Education, Art21.post57@qu.edu.iq.

النمو السكاني والهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية في الوطن العربي

عاصم عادل عباس [2]

ملخص

يهدف البحث الى معرفة النمو الســـكاني في الوطن العربي ومدى تأثير الهجرة الريفية على هذا النمو وعلى المراكز الحضـرية وتوضـيح اهم العوامل المؤثرة في الهجرة الريفية والاثار الناتجة عن هذه الهجرة على مسـتوى المدينة والريف والمهاجر وتأتي أهمية البحث من خلال المشـــكلات التي ظهرت وتفاقمت في الوطن العربي المتعلقة بالنمو السـكاني وتأثير هجرة سـكان الريف نحو المراكز الحضـرية وتم اعتماد المنهج التحليلي لمجمل بيانات البحث وكذلك الاعتماد على المنهج الوصـفي في توصـيف أبرز العوامل المؤثرة واهم الاثار الناتجة عن الهجرة وتبين ان متوسط معدل النمو السنوي لسكان الوطن العربي بين عامي 2019 و2020 حوالي 1,14% ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع دول العالم وسجلت السودان أعلى معدل نمو سكاني في عام 2020، حيث بلغ حوالي 2.95% بينما تراجعت معدلات النمو الســـكاني في دول الخليج العربي ، حيث انخفضت بنسبة 6.50 – % في الإمارات، تليها عمان والكويت وقطر والسعودية والبحرين بنسبة 0,81– % اذ ترتبط هذه المعدلات بالهجرة الدولية الوافدة كما توجد عوامل اقتصادية واجتماعية وجغرافية وديموغرافية مؤثرة في الهجرة من الريف الى المدينة وان الهجرة الريفية نحو المراكز الحضـرية في الوطن العربي لها آثار على المدينة وعلى الريف وعلى المهاجر واسرته وفي الغالب الاثار سلبية أكثر من كونها إيجابية والمعالجة تتمثل في التنمية الريفية فهي من أفضل الحلول للحد من الهجرة وتعد المدخل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، الهجرة، الهجرة الداخلية.

المقدمة

يعد سكان الوطن العربي جزءً من سكان العالم النامي الذي يتصف في اغلب اقطاره بالنمو السكاني المرتفع ويقدر بأضعاف النمو السكاني العالمي المعاصر وتتصف مراكزه الحضرية بالتضخم المستمر بفعل الزيادة الطبيعية لسكانها وكذلك الهجرة الريفية المتزايدة نتيجة الفوارق الكبيرة بين البيئتين الحضرية والريفية من حيث عوامل الطرد للبيئة الريفية وعوامل الجذب للبيئة الحضرية التي تنمي شعور عدم الرضا لدى سكان الريف، اذ يزداد السـكان الحضـر كل عام مقابل تناقص اعداد سـكان الريف وهذه الهجرة من شـأنها ان تترك اثار اقتصـادية واجتماعية وديموغرافية وغيرها من الاثار على المدينة وعلى الريف وتعمل حكومات الوطن العربي للتقليل من الاثار السلبية لنموها السكاني المرتفع وتحسين ريفها عن طريق تبني استراتيجيات التنمية الريفية

[2] المديرية العامة لتربية القادسية.

وانعكاسات هذه التنمية ليس فقط على المجتمعات الريفية بل على المجتمعات الحضرية أيضاً كونها جزءاً لا يتجزأ لتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

1- ما طبيعة النمو السكاني في الوطن العربي؟

2- ما هي العوامل المؤثرة في الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية؟

3- هل هناك اثار للهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية؟

4- ما هي السبل الكفيلة لمعالجة الهجرة الريفية واثارها؟

فرضية البحث

1- يمتاز النمو السكاني في الوطن العربي بارتفاع معدلاته نتيجة الزيادة الطبيعية وهجرة سكان الريف نحو المدن في الوطن العربي.

2- توجد عوامل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وجغرافية مؤثرة في هجرة سكان الريف نحو المراكز الحضرية في الوطن العربي.

3- هناك اثار اقتصادية وديموغرافية واجتماعية للهجرة الريفية على المراكز الحضرية وعلى الريف في دول الوطن العربي.

4- تعتبر التنمية الريفية من اهم حلول الهجرة الريفية في دول الوطن العربي.

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة النمو السكاني في الوطن العربي ومدى تأثير الهجرة الريفية على هذا النمو وعلى المراكز الحضرية وتوضيح اهم العوامل المؤثرة في الهجرة الريفية والاثار الناتجة عن هذه الهجرة على مستوى المدينة والريف والمهاجر.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال المشكلات التي ظهرت وتفاقمت في الوطن العربي المتعلقة بالنمو السكاني وتأثير هجرة سكان الريف نحو المراكز الحضرية واهمية معالجة البيئة الريفية من خلال تنميتها ومساعدة أصحاب القرار في التخطيط والتنبؤ وإيجاد الحلول.

منهج البحث

تم اعتماد المنهج التحليلي لمجمل البيانات التي تم تداولها واجراء المقارنات المناسبة وكذلك الاعتماد على المنهج الوصـــفي في توصـــيف أبرز العوامل المؤثرة واهم الاثار الناتجة عن الهجرة الداخلية المتمثلة بالهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية في الوطن العربي.

حدود البحث المكانية والزمانية

يقع الوطن العربي بين دائرتي عرض يقع العالم العربي بين دائرتي عرض 2°جنوب خط الاســـتواء و37.5° شـــمالاً وبين خطي طول 60° شـــرقاً و17° غرباً باســـتثناء دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض 12° أما بالنسبة لليابسة والماء فأن الوطن العربي يشغل الأجزاء الجنوبية الغربية من قارة اسيا فضلا عن إلى الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية لقارة إفريقيا، ويطل الجزء الغربي من الوطن العربي على المحيط الأطلسي ومن الشمال البحر المتوسط ومن الشرق والجنوب الشرقي الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وخليج عدن خريطة رقم (1)، أما الحدود الزمانية فكانت للفترة من 2010-2020.

خريطة رقم (١)

المصدر : شبكة المعلومات (الانترنت)

www magazine-geo.blogspot.com.

المفاهيم والمصطلحات

1- النمو السكاني

يسمى الفرق بين معدل المواليد والوفيات ب (معدل النمو الطبيعي) ، وهو النسبة التي يزيد بها حجم السكان أو ينقص خلال سنة معينة بسبب زيادة أو نقص الولادات على الوفيات ويعبر عنه كنسبة من اجمالي السكان ولا يجوز الخلط بين معدل النمو الطبيعي ومعدل النمو السكاني فهذا الأخير يساوي معدل النمو الطبيعي مع معدل صافي الهجرة ويبين معدل صافي الهجرة التأثير النهائي لحصيلة الهجرة إلى الداخل والخارج على سكان منطقة ما ويعبر عنه بالزيادة أو النقصان لكل 1000ساكن من سكان المنطقة في سنة معينة.

2- الهجرة

تعني انتقال الإنسان من مكانه الأصلي أو مكان المغادرة إلى مكان آخر يدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط أن يجتاز المهاجر حدودا إدارية أو دولية وتقتضي الهجرة التغير الدائم أو شبه الدائم (ستة أشهر على الأقل) لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة مؤثرة بذلك على عدد السكان شأنها شأن حركة السكان الطبيعية وترتبط الهجرة بعوامل الدفع (الطرد) من مكان المغادرة وبعوامل الجذب بالمكان المقصود وبالمسافة بينهما وتكون فردية أو جماعية، تلقائية أو منظمة، دائمة أو وقتية، داخلية أو خارجية (دولية)، قانونية أو غير قانونية، للعمل أو لغيره.(1)

3- الهجرة الداخلية Internal Migration

تتمثل في انتقال السكان من منطقة أو وحدة ادارية إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة وبذلك فان هذا الانتقال يتم ما بين الوحدات الادارية الرئيسة (محافظة، منطقة، ولاية ...) او فرعية (قضاء، ناحية، مركز،...).

وفي ظل أن هذه الهجرة تقع ضمن أطار الدولة وما بين وحداتها الادارية سواء الرئيسة منها أو الفرعية، فأنها من الطبيعي أن تتم تلك الهجرات ايضا ما بين بيئاتها، أي ما بين الريف والحضر أو ما بين الحضر والريف أو ما بين الريف والريف او الحضر والحضر.(2)

يرتبط بالهجرة الداخلية بعض المفاهيم والمصطلحات منها:

❖ **طول مدة الهجرة Migration Interval :**

هو المدى الذي تحدث فيه الهجرة بشـكل قليل او كثير خلال مدة زمنية قد تحدد بسـنة او 5 او 10 سنوات، وقد تكون غير محددة.

❖ **المهاجر الدائم Lifetime Migrant :**

هو الشـخص الذي يختلف مكان اقامته وقت المسـح او التعداد عن مكان ولادته، اي يعيش بشكل دائمي خارج منطقة ولادته.

❖ **المهاجر إلى الداخل In- Migrant** :

وهو الشـخص الذي يدخل منطقة محددة باجتيازه حدودها من نقطة تقع خارج هذه المنطقة ولكن ضـمن نطاق القطر.

❖ **المهاجر إلى الخارج Out- Migrant** :

هو الشـخص الذي يغادر منطقة معينة عن طريق عبور حدودها الادارية إلى منطقة تقع خارجها ولكن داخل نطاق القطر.(3)

المبحث الاول

أولاً: النمو السكاني واتجاهاته

يتصف معدل النمو السكاني في الوطن العربي بالارتفاع الكبير، إذ يبلغ نحو (2.4%) سنوياً، ويعد هذا من أعلى المعدلات في العالم، يدل هذا المعدل على أن سكان الوطن العربي يتزايدون سنوياً بما لا يقل عن سبعة ملايين نسمة أي نحو (7.8%) من حجم زيادة السكان السنوية على مستوى العالم، ذلك في وقت بلغ فيه معدل الزيادة السكانية السنوية في العالم (1.6%) سنوياً مقابل (3%) فقط بالدول المتقدمة و(2%) بالدول النامية، وإذا لجأنا إلى المسـتوى الإقليمي يكون غرب أفريقيا أعلى معدلات للنمو السـكاني اذ بلغ (3.1%) بينما يسجل غرب أوربا أدنى المعدلات (1،0%).(4)

يبلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2020 بحوالي 430,735 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 4,8 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2019 ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان بين

عامي 2019 و2020 حوالي 1,8% ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع دول العالم وسجلت السودان أعلى معدل نمو سكاني في عام 2020، حيث بلغ حوالي 3%.

تتباين البلدان العربية من حيث النمو السكاني بين الارتفاع الملحوظ والانخفاض الكبير جدول (1) ويمكن تقسيم اتجاه النمو السكاني في الوطن العربي الى أربعة فئات هي:

1- فئة البلدان ذات النمو السكاني المنخفض جداً ما بين (6,50 - _ 0,45 - %)

وتضم هذه الفئة ثمان دول ويلحظ تراجع معدلات النمو السكاني الكبير في دول الخليج العربي نتيجة ما فرضته جائحة كوفيد ـ 19 من قيود على دخول وإقامة الوافدين إليها، حيث انخفضت بنسبة 6.50 - % في الإمارات، تليها عمان والكويت وقطر والسعودية والبحرين بنسبة 0,81- % وهذه الدول تعاني اغلبها من انخفاض عدد سكانها وانخفاض معدل الولادات وعدد سكان الأرياف اذ ترتبط معدلات النمو السكاني فيها بالهجرة الدولية الوافدة على الرغم من تبني هذه الدول لسياسات سكانية مشجعة على الانجاب، اما تونس 0,93 - % ولبنان 0,45 - % فقد شهدتا اضطرابات سياسية القت بظلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية إضافة الى تأثير جائحة كوفيد ـ 19 على السياحة فيهما.

2- فئة البلدان ذات النمو السكاني المنخفض ما بين (0,98_ 1,81%)

وتضم هذه الفئة خمسة دول وهي كل من (الجزائر وجيبوتي وليبيا ومصر والمغرب) اذ سجلت معدل نمو منخفض نتيجة أسباب مختلفة تمثلت بقلة عدد سكان والزيادة الطبيعية في كل من جيبوتي وليبيا وعلى العكس من ذلك في مصر التي تمتاز بالضغط السكاني المرتفع وصعوبة الحياة الاقتصادية في هذه الدول ومنها المغرب والاضطرابات السياسية في الجزائر وتراجع الهجرة الريفية نحو مراكز المدن، هذه الأسباب وغيرها ألقت بظلالها على نمو السكان وخصائصه في هذه البلدان.

3- فئة البلدان ذات النمو السكاني المتوسط ما بين (2,23_ 2,49%)

وتضم هذه الفئة خمسة دول وهي (الأردن وفلسطين وجزر القمر وموريتانيا واليمن) وهذه الدول تمتاز بقلة عدد سكانها إضافة الى قلة مواردها الاقتصادية ومنها ما يعيش حرب مع الدول المجاورة كاليمن وتكون سياساتها السكانية غير واضحة المعالم.

4- فئة البلدان ذات النمو السكاني المرتفع ما بين (2,52_ 2,95%)

وتضم هذه الفئة أربعة دول وهي (السودان وسوريا والصومال والعراق) يأتي هذا الارتفاع نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان إضافة الى هجرة سكان الريف المستمرة في هذه الدول نحو المراكز الحضرية مما أدى الى

تضـخمها اذ تمتاز ارياقها بالتخلف وقلة فرص العمل والأجور وانعدام الخدمات وغيرها من الأسـباب الطاردة للسكان.

ان اغلب دول الوطن العربي تتسم بسياسات سكانية غير واضحة فهي في الغالب موجودة على الورق أكثر من الواقع على الرغم من تبني بعض الحكومات سـياسـات سـكانية معلنة تدعو إلى تحديد النسـل وضـبطه ويرجع ذلك لأسـباب متعددة أبرزها اتسـاع الفجوة بين السـلطات الحاكمة والشـعوب وسـيطرة الفسـاد الإداري والمالي وانعدام العدالة الاجتماعية...الخ.

جدول رقم (1) عدد السكان في الوطن العربي لعامي 2019-2020 ومعدل النمو السنوي.

ت	الدولة	عدد السكان بالألف		معدل النمو (2019-2020) %
		2019	2020	
1	الاردن	10,554	10,806	2,39
2	الامارات	9,430	8,817	- 6,50
3	البحرين	1,484	1,472	-0,81
4	تونس	11,646	11,538	- 0,93
5	الجزائر	43,424	43,850	0,98
6	جيبوتي	976	988	1,23
7	السعودية	34,218	33,260	- 2,80
8	السودان	43,222	44,495	2,95
9	سوريا	17,070	17,501	2,52
10	الصومال	15,443	15,893	2,91
11	العراق	39,127	40,150	2,61
12	عمان	4,618	4,387	- 5
13	فلسطين	4,977	5101	2,49
14	قطر	2,832	2,749	- 2,93
15	جزر القمر	851	870	2,23
16	الكويت	4,651	4,507	- 3,10
17	لبنان	6,856	6,825	- 0,45

18	ليبيا	6,777	6,871	1,39
19	مصر	98,902	100,689	1,81
20	المغرب	35,592	35,968	1,06
21	موريتانيا	4,077	4,172	2,33
22	اليمن	29,162	29,826	2,28
المجموع		**425,889**	**430,735**	**1,14**

المصـــدر: الباحث بالاعتماد على بيانات صـــندوق انقد الدولي، التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد، الامارات، 2021،ص302.

ثانياً: التوزيع البيئي للسكان

تتناقص سـنوياً نسـبة سـكان الريف من إجمالي عدد السـكان في الدول العربية، وذلك نتيجة الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر حيث تبرز هذه الظاهرة بوضوح عند مقارنة بيانات سكان الريف عبر فترات زمنية طويلة نسبياً ففي خلال الفترة (2010–2019) انخفضت هذه النسبة من حوالي 43.5% إلى حوالي 41.4% كما يتضح هذا التناقص أيضا من خلال الفارق الكبير بين متوسط نسبة النمو السنوي في إجمالي عدد السـكان خلال الفترة (2010–2019) البالغ حوالي 1.9% ونسـبة النمو في عدد سـكان الريف خلال نفس الفترة البالغ حوالي 1.3% وشـكل السـكان الزراعيون في عام 2019 نحو نصـف عدد سـكان الريف تقريباً في حين شكلت القوى العاملة بالزراعة حوالي 18.4% من العمالة الكلية في الدول العربية، وهي نسبة متدنية جدا بالمقارنة مع المعدل العام للدول النامية الذي يتراوح بين 40 إلى 45% ويلاحظ بوجه عام تناقص نسـبة السـكان الزراعيين ونسـبة القوى العاملة بالزراعة خلال الفترة (2010–2019) واضـافة الى الهجرة الريفية هناك عوامل تتعلق بالأوضـاع الاقتصـادية لكل بلد وحجم القطاع الزراعي، ومدى نمو قطاع الخدمات وقدرته على إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب العمالة التي تهجر الريف.(5)

يتضـح من جدول رقم (2) ان جميع نسـب السـكان الحضـر قد ازدادت في دول الوطن العربي خلال المدة بين 2010–2019 وبنسب متفاوتة وقد سجل العراق اعلى نسبة اذ بلغت 15% وسجلت دولة الكويت نسـبة 100% من السـكان الحضـر في 2019 بعد ان كانت 98,3% في عام 2010 وهذه الزيادة كانت باستثناء سوريا ومصر وموريتانيا التي شهدت انخفاض نسبة السكان الحضر لأسباب مختلفة منها الحرب في

سوريا التي دفعت سكان الحضر للنزوح الى الأرياف ولأسباب تتعلق بالضغط السكاني وسياسة الدول في دعم الفلاح بالمستلزمات للتقليل من الهجرة الريفية كما في مصر وموريتانيا.

أما نسب سكان الريف في دول الوطن العربي فقد شهدت انخفاض خلال المدة نفسها وقد سجل العراق اعلى نسبة في هذا الانخفاض بلغت 15% باستثناء سوريا ومصر وموريتانيا اذ سجلن ارتفاع بنسب سكان الريف وكان الارتفاع بنسب قليلة جداً.

أن هذا الارتفاع في نسب سكان الحضر لدى دول الوطن العربي غير مخطط له ويسبب بنشوء ظاهرة الضغط السكاني وترافق هذه الظاهرة اثار سلبية على السكن والموارد والتلوث واثار اجتماعية واقتصادية وتدل هذه النسب على أن الهجرة من الريف نحو المراكز الحضرية قد جرت بوتيرة متسارعة ويمثل هذا تحدياً تنموياً آخر يجبر الدول العربية على السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي وبسرعة كبيرة على البنى التحتية الحضرية وعلى إيجاد فرص عمل جديدة، وما يترتب على ذلك في كثير من الأحيان من إخفاقات تغذي عدم الرضا لدى شرائح واسعة من المواطنين.

جدول رقم (2) النسبة المئوية لسكان الحضر والريف في الوطن العربي للمدة 2010-2019.

ت	الدولة	عدد السكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي %			
		2010		2019	
		حضر	ريف	حضر	ريف
1	الاردن	82,5	17,5	90,3	9,7
2	الامارات	84,1	15,9	86,8	13,2
3	البحرين	88,5	11,5	89,4	10,6
4	تونس	66,0	34,0	68,8	31,2
5	الجزائر	66,5	33,5	73,2	26,8
6	جيبوتي	77,0	23,0	77,9	22,1
7	السعودية	82,6	17,4	84,1	15,9
8	السودان	33,1	66,9	34,9	65,1
9	سوريا	55,7	44,3	54,8	45,2
10	الصومال	37,3	62,7	45,6	54,4

11	العراق	55,7	44,3	70،7	29،3
12	عمان	75,2	24,8	85,4	14,6
13	فلسطين	74,1	25,9	76,4	23,6
14	قطر	98,7	1,3	99,2	0,8
15	جزر القمر	27,9	72,1	29,2	70,8
16	الكويت	98,3	1,7	100	0,0
17	لبنان	87,2	12,8	88,8	11,2
18	ليبيا	77,6	22,4	80,4	19,6
19	مصر	43,0	57,0	42,7	57,3
20	المغرب	57,7	42,3	63,0	37,0
21	موريتانيا	56,7	43,3	54,5	45,5
22	اليمن	31,7	68,3	37,3	62,7

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق انقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات، 2021، ص303.

ثالثاً: التركيب العمري

يعتبر التركيب العمري من التراكيب ذات التأثير الكبير في المستويات الديموغرافية الذي هو في الأساس محصلة لها والدلالة الأساسية في قياسها وحساب مؤشراتها وهو العامل الحاسم في تحديد حجم العرض من القوى البشرية وبضمنها قوة العمل وبالتالي مستويات عبء الإعالة الاقتصادية، كما أنه أحد محددات انماط الاستهلاك من سلع وخدمات.

ويعد التركيب العمري من العوامل الديموغرافية المهمة للدلالة على قوة السكان الانتاجية ومقدار حيويتهم، كما أنه يشير الى اتجاه النمو ويسلط الضوء على نسبة المواليد والوفيات بينهم.

وللعمر، كما للنوع، آثار في التنظيم الاجتماعي للمجتمع وفي معدلات الانسال والزواج والحالة المرضية وجميع مظاهر الحياة، كما أن للتركيب العمري أهميته للسياسة السكانية. ويمكن القول إن التركيب العمري يتأثر بثلاثة عوامل مباشرة هي الانجاب والوفيات والهجرة وهي متغيرات متداخلة غير منفصلة، إذ ان

أي تغير في أحدها يؤثر في العاملين الآخرين، كما تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصـــادية هي الاخرى في التركيب العمري من خلالها.(6)

يوضح جدول (3) التركيب العمري في الوطن العربي والذي يمكن تقسيمه الى ثلاث مجموعات عمرية وهي:

1- فئة صغار السن (14 سنة فأقل)

زادت نســـبة هذه الفئة في خمســـة دول فقط عام 2019 وهي (الامارات والجزائر ولبنان ومصـــر وتونس) عما كانت عليه في عام 2010 لأســـباب مختلفة منها زيادة الولادات والهجرة الخارجية والداخلية ونمط السياسة السكانية المتبع وغيرها من الاسباب اما بقية دول الوطن العربي فقد شهدت انخفاض وتباينت في ذلك اذ سجلت السعودية أكبر نسبة انخفاض اذ كانت (32,8) في عام 2010 وأصبحت (24,9) في عام 2019 وعلى الرغم من الانخفاض غير أن كل من الصومال والعراق والسودان سجلت نسبة اكثر من 40% ان نسبة هذه الفئة الكبيرة في المجتمع تزيد من عبء الاعالة على الفئة المتوسطة النشيطة اقتصادياً وتولد ضغطاً على الدول في توفير الخدمات وفي نفس الوقت تدل هذه الفئة على فتوة المجتمع.

2- فئة الشباب (15-64 سنة)

سجلت هذه الفئة نسب مرتفعة لدول الوطن العربي قياساً بفئتي صغار السن وفئة كبار السن ولعامي 2010 – 2019 غير ان بالمقارنة بين هذين العامين هناك دول انخفضـــت لديها نســـبة هذه الفئة وهي (الامارات وتونس والجزائر وعمان وقطر ولبنان ومصـر) أما بقية دول الوطن العربي فشـهدت ارتفاعاً بنسـبة هذه الفئة وسجلت السعودية أكبر نسبة ارتفاع بلغت (71,7) عام 2019 بعد ان كانت (63,9) عام2010 وبرغم أن اغلب دول الخليج العربي سجلت انخفاضاً للمدة 2010-2019 غير أنها شهدت ارتفاعاً كبيراً في هذه الفئة لعام 2019 شـكل(1)كون هذه الدول تمثل مناطق جذب لعمل افراد فئة الشـباب لذلك تختار النوع القادر على العمل المنتج من هذه الفئة لذلك تتأثر هذه الدول بالهجرة الخارجية أما بقية دول الوطن العربي فتتأثر بالهجرة الداخلية وخاصة هجرة فئة الشباب من الريف الى المدينة لاتساع الفجوة بين البيئتين.

3- فئة كبار السن (65 سنة فأكثر)

زادت نســـبة هذه الفئة في جميع دول الوطن العربي مقارنة بين عامي 2010-2019 باســـتثناء (العراق وعمان ولبنان) فقد شهدت هذه الدول انخفاض في فئة كبار السن للمدة المذكورة وترجع أسباب الزيادة

للخدمات الصحية الحديثة وانخفاض الخصوبة ولعوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية أما أسباب الانخفاض فهي عكس الأسباب المذكورة وهذه الفئة غالباً ما تكون من الاناث وهي فئة غير منتجة.

شكل (1) هرم سكان دول الوطن العربي لعام 2019

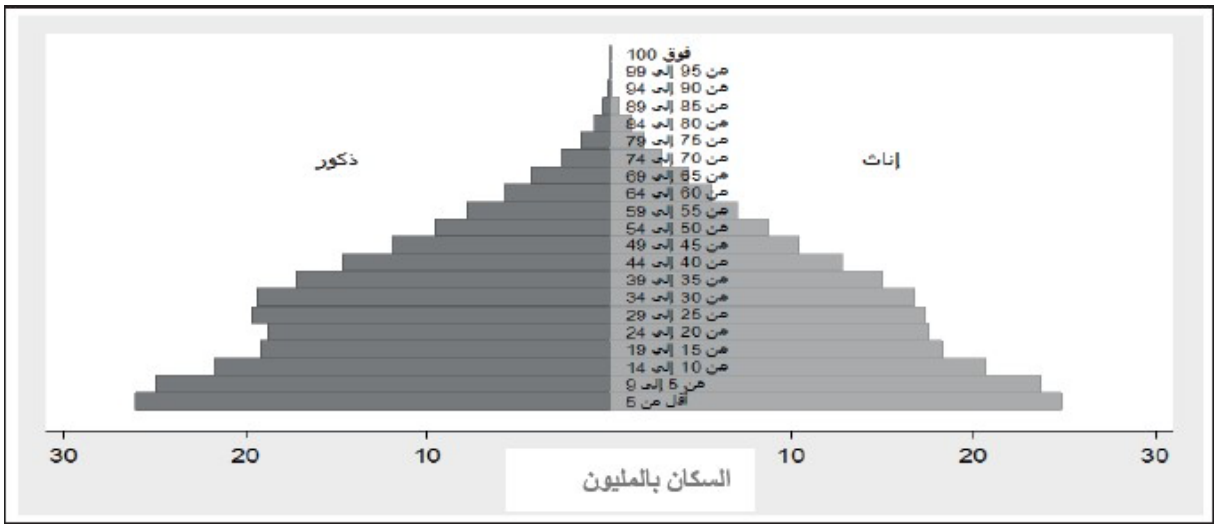

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات، 2021، ص47.

جدول (3) النسب المئوية للفئات العمرية لسكان الوطن العربي لعامي 2010-2019.

ت	الدولة	2010			2019		
		14 سنة فأقل	64-15 سنة	65 سنة فأكثر	14 سنة فأقل	64-15 سنة	65 سنة فأكثر
1	الاردن	37,0	59,3	3,7	34,3	62,0	3,8
2	الامارات	13,4	85,9	0,7	14,7	84,1	1,2
3	البحرين	20,3	77,6	2,1	18,7	78,8	2,5
4	تونس	25,0	67,5	7,5	25,1	66,1	8,8
5	الجزائر	27,2	67,3	5,5	30,4	63,2	6,4
6	جيبوتي	34,8	61,5	3,7	29,2	66,2	4,6
7	السعودية	32,8	63,9	3,3	24,9	71,7	3,4
8	السودان	43,0	53,7	3,3	40,2	56,2	3,6
9	سوريا	36,4	60,2	3,4	31,1	64,3	4,6
10	الصومال	47,7	49,7	2,6	46,4	50,7	2,9
11	العراق	41,7	55,0	3,3	40,5	56,4	3,1
12	عمان	25,7	71,6	2,7	22,4	75,1	2,5
13	فلسطين	42,4	54,9	2,7	38,6	58,2	3,2
14	قطر	13,7	85,9	0,4	13,6	84,9	1,5
15	جزر القمر	41,0	56,0	3,0	39,3	57,7	3,1
16	الكويت	23,2	74,8	2,0	21,6	75,9	2,5
17	لبنان	23,7	67,9	8,4	25,6	67,2	7,2
18	ليبيا	28,4	67,4	4,2	28,1	67,5	4,4
19	مصر	32,1	63,1	4,8	33,8	60,9	5,3
20	المغرب	28,5	65,4	6,1	27,0	65,7	7,3
21	موريتانيا	41,2	55,7	3,1	39,9	57,0	3,2
22	اليمن	42,5	54,8	2,7	39,2	57,9	2,9

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق انقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات، 2021، ص303.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في الهجرة من الريف الى المدينة

أولاً: العوامل الاقتصادية

تعتبر من أهم الأسباب في الهجرة الداخلية أو الخارجية فالبحث عن العمل والانتقال إلى سوق العمل من أهم أسباب الهجرة، فأبان الثورة الصناعية في إنكلترا ومن ثم في أقطار أوروبا الغربية توجهت أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن حيث العمل في الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وتكررت مثل هذه الظاهرة في الأقطار النامية حيث نفذت هذه الأقطار الكثير من خططها التنموية التي أدت إلى توسيع النشاط الصناعي، وبالتالي زيادة فرص العمل في المدن مما تولد عنه تيار كبير ومستمر من الهجرة من الريف إلى المدن من سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر .

وما زالت الأقطار العربية تعيش مثل هذه المرحلة للهجرة الريفية الواسعة فهي وراء الارتفاع السريع لنسب السكان الحضر ولتضخم المدن الرئيسة مثل عمان وبغداد والقاهرة والإسكندرية والجزائر العاصمة وغيرها.(7)

تشير منظمة العمل الدولية بأن يصل عدد العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع إلى (176) مليون عامل عام 2018، أي بنسبة (7,2%) من إجمالي العاملين، كما إن في العالم العربي (22) مليون عاطل عن العمل من إجمالى القوى العاملة البالغ (120) مليون عامل، وقد يصل عدد العاطلين عن العمل إلى (80) مليون عاطل عام 2025، مما يتطلب منح استثمارات ضخمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق ما لا يقل عن (5) مليون فرصة عمل سنوياً.

إن ارتفاع معدلات الفقر التي تواجه العديد من المجتمعات وخاصة النامية منها وما يرافقها من العوز والحرمان وفق مؤشرات قياسها تشكل هي الأخرى سبباً آخر للهجرة والهرب منه بدافع حبه للبقاء على قيد الحياة ، إلى جانب ذلك فأن انعدام فرص العمل هي من أبرز العوامل الدافعة للهجرة خاصة في الدول النامية ومنها العالم العربي بسبب حجم الدين العام، وما ينتج عنه أو يرافقه من ارتفاع نسب البطالة، والكساد التجاري، والفساد السياسي والإداري، والصراعات السياسية والطائفية والقبلية والتي تنعكس على مستوى الأداء في حقول التنمية البشرية والمستدامة، لذلك بات عاجزة عن زيادة فرص العمل وتشجيع التعليم والبحث العلمي وتطويره، واقتناص الكفاءات العلمية والمهنية – والتي انطلقت بعيدة عن ديارها في هجرات طويلة الأمد – ضمن إدارة رسمية مترهلة تقوم على الفساد والافساد ، ويشكل انخفاض مستوى الدخل بهدف تحسينه لعدم

قدرته على توفير احتياجات الأسرة أحد دوافع الهجرة، خاصة وأن العسر المالي له تأثير مباشر على كيفية تفتح مجرى الحياة وتطورها، كذلك فإن عناصر السلوك الديموغرافي ترتبط بمزيد من صنوف الحرمان على امتداد العمر ، وتدل الشواهد الإحصائية على إن مستوى الدخل ينخفض عن دولارين وأقل في بعض الدول الآسيوية والأفريقية.

ان اكتشاف موارد جديدة تؤدي هي الأخرى الى هجرة جماعات كبيرة من السكان سواء كانت داخلية او خارجية نحوها.(8)

ثانياً: العوامل الاجتماعية

يبرز دور العوامل الاجتماعية في تنشيط الهجرة من الريف إلى المدن في أقطار العالم النامي حيث الفرق الشاسع ما بين واقع المدن وواقع القرى إذ لا تتوفر في القرى، أبسط أنواع الخدمات كما تفتقر إلى الطرق المعبدة التي تربطها بالمدن المجاورة لها وتفتقر إلى المياه النقية الصالحة للشرب والاستعمالات البشرية الأخرى وإلى الكهرباء ووسائل الترفيه المتنوعة، من ذلك تطمح الأجيال الجديدة من أبناء القرى للنزوح إلى المدن المجاورة لا سيما من يحصل على قسط من التعليم منهم، من ذلك وبفعل تعاظم تيار الهجرة الريفية إلى المدن على مدى سنوات النصف الثاني من القرن العشرين لذلك سارعت بعض الأقطار النامية إلى تطوير الريف وتوفير الخدمات الأساسية من الماء والكهرباء وطرق النقل في القرى، مما يقلل من هذا الفرق الكبير ما بين المدينة والقرية.(9)

ثالثاً: العامل الجغرافي (المسافة)

تؤثر المسافة تأثيراً كبيراً في حركة الهجرات الداخلية واتجاهاتها وكذلك الهجرات الدولية فبالإضافة الى ما تحدده عوامل الطرد والجذب من تأثير في اتجاه تيارات الهجرة فان عامل المسافة يؤدي دوراً في تحديد هذا الاتجاه ويلاحظ في مصر ان معظم المهاجرين القاطنين في المنوفية يقصدون القاهرة، بينما يتجه معظم المهاجرين الساكنين في البحيرة الى الاسكندرية وذلك لقصر المسافة.

رابعاً: العامل الديمغرافي

يربط بعض الباحثين بين ارتفاع نسبة الانجاب والزيادة الطبيعية في الريف وبين قلتها في المدن وما يترتب على الفرق بين الزيادة الطبيعية في المكانين من هجرة ابناء الريف الى المدن.

ويعد العمر من السمات الديموغرافية المهمة في تمييز الأفراد المهاجرين من غير المهاجرين، والبالغين أكثر هجرة من باقي الفئات العمرية الى جانب العلاقة التي تربط عمر الفرد بالمجتمع، فالهجرة تكون عادة بين

الذين ليس لهم ارتباط أسـري ومكانة اجتماعية وضـمان عمل وحقوق تقاعد وللخبرة المسـبقة عن الهجرة دوراً أخر، فالمهاجرون الداخلون الى منطقة معينة أكثر رغبة لكي يصـــبحوا مغادرين من اولئك المقيمين لمدة طويلة.(10)

المبحث الثالث

اثار الهجرة من الريف الى المراكز الحضرية في الوطن العربي

تتمثل اثار الهجرة على أكثر من صـــعيد، أي أن آثارها تكون على المجتمع والمهاجر من الريف والمدينة، ويغلب على هذه الآثار الطابع السـلبي، كما لها نتائج في حجم السـكان وتوزيعهم وتركيبهم ونموهم، اذ تتحدد ملامح تغير حجم السكان في اتجاهين متضادين، يتمثل أحدهما في زيادة سكان المدن المستقبلة أو مناطق الاستيطان البشري، والأخر في تناقص السكان في مناطق الهجرة المغادرة الريف، وهكذا تبرز مشكلة التغير في البناء السـكاني حيث يختل التركيب من حيث العمر والنوع والمهنة والطبقة والمسـتوى التعليمي، وهنا تبعاً لخصائص المهاجرين.

وفي هذا الإطار فأن معظم الدراسـات التي تناولت الآثار الناجمة عن الهجرة الريفية – الحضـرية أوضـحت أن نسـبة الأمية تقل بين المهاجرين ومعظمهم من الذكور في الفئات العمرية الوسـيطة الأمر الذي يؤكد انتقائية الهجرة الريفية – الحضرية، ففي جمهورية مصر العربية أن الهجرة الريفية – الحضرية أدت إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المدن مما أدى إلى زيادة الضـغط على المرافق والخدمات الاجتماعية والاقتصـادية من تعليم ونقل وإسكان واستهلاك كهرباء ومياه.

أولاً: اثار الهجرة الريفية على المدينة

إن المدينة تستفيد من تلك الطاقات المنتجة المهاجرة وخاصـة الماهرة و المتعلمة منها، كما أن الهجرة الريفية تؤدي إلى تكدس أعدادا هائلة من السـكان على أطراف المدينة مشـكلة أنماطا من المسـاكن المشـوهة لصورة النسيج العمراني (البناءات الفوضوية)، وهي ظاهرة عامة في كل مجتمعات الدول النامية وخاصـة في الوطن العربي باسـتثناء دول الخليج العربي وأن انتشـار البناءات الفوضـوية يقع على عاتق حكومات الدول النامية نتيجة السـياسـات الخاطئة في التخطيط، وعدم تطبيق القوانين الخاصـة بمواصـفات المسـاكن وتؤدي الهجرة الريفية إلى اكتظاظ المدن بالســكان والطلب على الإســكان مما يؤدي إلى التوســع العمراني نحو الأراضــي الزراعية والاراضــي المحيطة بالمدن، ويؤدي إلى انتشـار ظاهرة التحضـر المبكر، كما أن الهجرة

تســـتقطب المدن الكبرى، أي تتركز هذه الفئة المهاجرة في المدن الكبرى، مما يؤدي إلى عدم وجود مدن صغيرة أو متوسطة الحجم، فزيادة السكان في المدن نتيجة للهجرة، معناه زيادة الطلب على الخدمات والمرافق كإمدادات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي والنقل والمواصلات والتعليم والصحة والسكن...إلخ، وهذا يؤدي بالحكومات إلى الزيادة أكثر في الإنفاق الحكومي في المدن، مما ســيؤدي إلى اســتنزاف موارد مالية ضـــخمة، بدلاً من أن توجه هذه الموارد إلى التنمية الريفية من أجل الحد من الهجرة، مع العلم أن معظم الحكومات تعاني عجزاً مالياً، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أن الهجرة الريفية نحو المدن في الدول العربية قد أدت إلى خلق في العديد من المدن أوضـــاعا معيشـــية غير صـــحية مثقلة بالازدحام و انعدام الأمن.

ومن آثار الهجرة الريفية على المدن أيضاً، زيادة الكثافة السكانية على مستوى الوحدة السكنية، وبدوره يؤدي إلى تدهور في البيئة الحضرية جراء انتشار الأحياء المتخلفة، والنقص في الخدمات الحضرية، ولا شك أن للنمو الســـريع لســـكان المدن آثاره البيئية فتزايد الطلب في المدن على الغذاء والماء والطاقة والمســـكن وضـرورة التخلص من النفايات يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي، ويكفي أن نذكر في هذا الصـدد أن المدينة التي يبلغ ســكانها مليون نســمة تســتهلك كل يوم نحو 625 ألف طن من الماء و2000 طن من الأغذية و9500 طن من الوقود، بينما ينتج عنها في الوقت نفسه 2000 طن من الفضلات الصلبة و950 طناً من ملوثات الهواء، وهذه الأرقام تعبر عن متوسط عالي كسب على نحو تقريبي، مع ملاحظة أن هناك فروقاً بين المدن كما أن كثافة السكان والازدحام الشديد، والافتقار إلى المياه المأمونة ونظم الصرف الصحي يؤدي إلى تشكل وانتشار الأمراض، وخاصة المعدية منها في العديد من المدن، كما لا يخفى على احد أن انتشار المدن العشوائية معناه انتشار الجرائم وما شابه ذلك في المدن.

ومن آثار الهجرة الريفية على المدن أيضـــاً مســـاهمة ارتفاع معدلات البطالة في المدن، والتي كانت تعاني أصـلاً في أغلب الأحيان بطالة مزمنة، فهناك أفواجاً ضـخمة نازحة من الريف إلى الحضـر هروباً من بؤس أحوال المعيشة هناك، فيزدحمون بالمدن بلا عمل منتج ويعيشون في أحزمة الفقر على ضواحي المدن، وهذا معناه زيادة عدد الفقراء.(11)

أن الكثير من المهاجرين من ســكان الريف الى المدن غير مؤهلين لأنواع العمل الصـــالحة والمتاحة في النشـاطات الاقتصـادية الحضـرية مما يؤدي الى زيادة البطالة في المجتمعات الحضـرية، ولجوئهم لمزاولة الاعمال غير الفنية ذات الأجور المنخفضـــة، مما يترتب عليه تردي مســـتوى معيشـــتهم في المدن غير أن

الهجرة من الريف الى المدن ليست في كل الأحوال ذات آثار سلبية بل قد تكون نافعة بوصفها تساعد على تخفيف البطالة في الريف لسد عجز المناطق الصناعية بالعمالة ومن ناحية اخرى تؤدي الهجرة الداخلية الى تركز العمال في القطاع الصناعي، مما يؤدي الى اختلال التوازن بين مختلف فروع الانتاج والخدمات وعدم التناسق بين قوى الدفع الاجتماعي التي تعمل لتطوير المجتمع في شتى نواحيه.(12)

ثانياً: اثار الهجرة الريفية على الريف

الهجرة الريفية تؤدي الى استنزاف الموارد البشرية من الريف نحو المدن، وخاصة اليد العاملة الماهرة والمدربة والكفؤة التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الريفية، والمسئولة عن إنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، فالريف يطرد شباب في سن النشاط والإنتاج والعطاء، الذي يعمل في الزراعة و في الحرف التقليدية، ويترك في ربوعه العجزة والصبية، كما أن هجرة الشباب المتعلم معناه ارتفاع معدل الأمية في الريف، فالفئة المهاجرة من الشباب المتعلم إلى المدينة والذي يفضل العمل في القطاعات الأخرى كالخدمات والصناعة والتجارة، فلو عاد إلى الريف مرة أخرى فإنه يعزف عن الزراعة بعدما ألف على العمل في الخدمات، ويمكن أن نشبه سلبيات الهجرة الريفية بالسلبيات والخسائر التي تعانيها البلدان النامية بسبب هجرة العقول والكفاءات إلى البلدان الصناعية، كما ينجم عن الهجرة الريفية قلة اليد العاملة في بعض القطاعات الريفية مما يؤدي إلى زيادة الأجر العامل الزراعي واستخدام العمال الزراعيين من الخارج (كما حدث في الأردن والسعودية)، كذلك استيراد المزيد من التكنولوجية التي تؤدي إلى المزيد من البطالة الريفية، ومن ثم المزيد من الهجرة الريفية نحو المدن.

ثالثاً: أثر الهجرة الريفية على المهاجر وأسرته

تعتبر الهجرة إحدى العمليات الأساسية التي تؤدي إلى التفكك الأسري، واختلال العلاقات بين أفراد الأسرة، وانهيار الروابط الأسرية التقليدية، حيث أن هجرة الرجال تؤدي زيادة عدد الأمهات المهجورات، فقد توصلت عدة دراسات ميدانية إلى أن غياب الزوج كان سببا في تعرض الزوجة للطمع فيها كأنثى، ودلت إحصائيات في الإقليم الشمالي للسودان أن من بين 500 حالة طلاق كان 40% تم الطلاق فيها (خشية الفتنة) وذلك بسبب ارتفاع نسبة الهجرة من هذا الإقليم. ويعتبر ابتعاده عن أسرته ومجتمعه الأصلي الذي نشأ فيه وتأثر بعاداته وتقاليده من أهم مشكلات يواجهها خاصة في الفترات الأولى من هجرته، لذا فإن ابتعاده يسبب له صراعات ومشاكل اجتماعية و نفسية تؤثر على علاقاته الاجتماعية وعلى كفاءته الإنتاجية، فانتقاله من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي والخدمي من شأنه أن يسبب له صدمة ثقافية لانتقاله إلى وسط

ثقافي جديد ، ونظراً للفروق القائمة بين الريف والحضـــر تزداد خطورة الصـــدمة الثقافية في طبائع وعادات وطرق معيشة المهاجرين الريفيين إبان تكيفهم مع أساليب الحياة الحضرية، ويصعب على المهاجرين الريفيين استيعاب المفاهيم الجديدة التي يراد من المهاجر استيعابها مثل التكيف مع نظام العمل في المصانع وصرامة نظمها، وقســاوة مشــرفي العمال وجبروتهم، وطاعة الرؤســاء واللوائح والمواظبة، كما تؤدي الهجرة إلى زيادة أعباء الأســرة الريفية على عاتق المرأة الريفية، أو ما أطلق على تســميته "تأنيث الأســر الريفية"، حيث أن المرأة الريفية عند غياب زوجها المهاجر فإنها تقوم بمعظم الأعمال التي كان يباشرها.(13)

الاستنتاجات

1- بلغ متوســط معدل النمو الســنوي لســكان الوطن العربي بين عامي 2019 و2020 حوالي 1,14% ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع دول العالم وسجلت السودان أعلى معدل نمو سكاني في عام 2020، حيث بلغ حوالي 2.95% وشهدت العديد من الدول ارتفاع معدلات النمو السكاني نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان إضافة الى هجرة سكان الريف المستمرة في هذه الدول نحو المراكز الحضرية بينما تراجعت معدلات النمو الســكاني في دول الخليج العربي نتيجة ما فرضــته جائحة كوفيد ـ 19 من قيود على دخول وإقامة الوافدين إليها، حيث انخفضت بنسبة 6.50 – % في الإمارات، تليها عمان والكويت وقطر والسعودية والبحرين بنسبة 0,81– % اذ ترتبط هذه المعدلات بالهجرة الدولية الوافدة.

2- ان جميع نســب الســكان الحضــر قد ازدادت في دول الوطن العربي خلال المدة بين 2010–2019 بتأثير الهجرة الريفية وبنسب متفاوتة وقد سجل العراق اعلى نسبة اذ بلغت 15% وسجلت دولة الكويت نسبة 100% من السكان الحضر في 2019 وهذه الزيادة كانت باستثناء سوريا ومصر وموريتانيا التي شهدت انخفاض نسبة السكان الحضر أما نسب سكان الريف في دول الوطن العربي فقد شهدت انخفاض خلال المدة نفسها وقد سجل العراق اعلى نسبة في هذا الانخفاض بلغت 15% باستثناء سوريا ومصر وموريتانيا اذ سجلن ارتفاع بنسب سكان الريف.

3- زادت نسبة فئة صغار السن في خمسة دول فقط عام 2019 وهي (الامارات والجزائر ولبنان ومصر وتونس) عما كانت عليه في عام 2010 اما بقية دول الوطن العربي فقد شــهدت انخفاض وعلى الرغم من هذا الانخفاض غير أن كل من الصومال والعراق والسودان سجلت نسبة اكثر من 40% أما فئة الشباب فسجلت نسب مرتفعة لدول الوطن العربي قياساً بفئتي صغار السن وفئة كبار السن ولعامي 2010 –

2019 وسجلت السعودية أكبر نسبة ارتفاع بلغت (71,7) عام 2019 بعد ان كانت (63,9) عام2010 كما زادت نسبة فئة كبار السن في جميع دول الوطن العربي مقارنة بين عامي 2010–2019 باستثناء (العراق وعمان ولبنان) فقد شهدت هذه الدول انخفاض في هذه الفئة.

4– توجد عوامل اقتصادية واجتماعية وجغرافية (المسافة) وديموغرافية (ارتفاع نسبة الانجاب والزيادة الطبيعية في الريف) مؤثرة في الهجرة من الريف الى المدينة.

5– الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية في الوطن العربي لها آثار على المدينة وعلى الريف وعلى المهاجر واسرته وفي الغالب الاثار سلبية أكثر من كونها إيجابية.

6– التنمية الريفية من أفضل الحلول للحد من الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية في الوطن العربي وتعد المدخل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة.

المقترحات

1– وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل تعمل بشكل متوازن لجميع مناطق الدولة، ونشر الصناعات الزراعية في الريف لتوفير فرص العمل اللازمة؛ للتخفيف من حجم تيارات الهجرة إلى المدن.

2– التقليل من حجم فجوة الخدمات والبنى التحتية بين المدينة وريفها في دول الوطن العربي من خلال الدعم الحكومي مصحوب بمساهمة القطاع الخاص والاستثمار المحلي والاجنبي.

3– انشاء القرى الكبيرة والمدن الصغيرة للحد من زيادة نمو المدن الكبيرة وإيجاد التوازن في توزيع سكان الحضر والريف.

4– استغلال الموارد المتنوعة التي تزخر بها المناطق الريفية والتي تعتبر اللبنة الأساسية لتحقيق الامن الغذائي.

5– الحد من عدم المساواة في توزيع الموارد والدخول بين سكان المناطق الريفية والحضرية وذلك من خلال اتباع التنمية الريفية المتكاملة والاستفادة من استراتيجيات الدول الناجحة في هذا المجال.

المصادر

علي لبيب، جغرافية السكان الثابت والمتحول، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص71-72.

باســـم عبد العزيز عمر العثمان، عدنان عناد غياض العكيلي، جغرافية الســـكان أســـس وتطبيقات،ط1، دار الوضاح للنشر مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع،2020، ص329-330.

عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، ص267-268.

عقيل حسن ياسر النجم، السكان والتحضر في الوطن العربي دراسة جغرافية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 45، 2019، ص293.

بيانات صندوق انقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات، 2021، ص46-69-70.

عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج2، 1986، ص738-739.

عبد علي الخفاف، جغرافية السكان أسس عامة، ط2، دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع، 2007، ص200.

باسم عبد العزيز عمر العثمان،عدنان عناد غياض العكيلي، جغرافية السكان أسس وتطبيقات،مصدر سابق، ص356-358-360-361.

عبد علي الخفاف، جغرافية السكان أسس عامة، مصدر سابق، ص200-201.

عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، مصدر سابق، ص278-281.

فاطمة نزعي، هاشمي الطيب، ظاهرة الهجرة الريفية، وأسباب انتشارها، وآثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، العدد 29 المجلد 2، 2017، ص177-178-179-180.

عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، مصدر سابق، ص282-283.

فاطمة نزعي، هاشمي الطيب، ظاهرة الهجرة الريفية، وأسباب انتشارها، وآثارها، مصدر سابق، ص178.